كلية الإدارة والاقتصاد–جامعة الموصل تنمية الرافدين العدد 94 مجلد 31 لسنة 2009
ص ص[171–190]

الآثار الاجتماعية لسياسة الانفتاح والإصلاح الاقتصادي في مصر

مروان رشيد
طالب دراسات عليا (دكتوراه)-قسم الاقتصاد
كلية الاقتصاد-جامعة حلب

المستخلص

تتلخص الآثار الاجتماعية لسياسة الانفتاح والإصلاح الاقتصادي في مصر بأمرين الأول هو انخفاض الدخل جراء فقدان الوظائف نتيجة سياسات الخصخصة أو صعوبة الحصول على فرص عمل، أما الثاني فهو زيادة تكلفة المعيشة نتيجة ارتفاع الأسعار، هذان الأمران فضلاً عن الزيادات السكانية أديا إلى أخطر الآثار الاجتماعية وهما البطالة والفقر، ولمعالجة هذه النتائج قامت الحكومة المصرية بإجراءات عديدة للتخفيض من حدة هذه الآثار اعتمدت فيها بشكل أساسي على أسلوب كفالة الدخل وكفالة الثروة. ولقد دار البحث حول تحليل الآثار الضارة المؤثرة بالفئة العاملة جراء تطبيق هذه البرامج على مستويين، الأول: هو مستوى توزيع الدخل المحلي والثاني: التدهور الذي حدث ويحدث في مستوى معيشة هذه الفئة.

The Social Effects of the Economic Détente and Reform Policy in Egypt

Marwan Rashid
PhD candidate in Economics
Department of Economics
Aleppo University (Syria)

Abstract

The social effects of the economic reform and Détente policy in Egypt can be summarized in two factors: The first is income reduction due to the loss of jobs because of privatization policies or the difficulty of finding job opportunities.

The second factor is the increase of the cost of living due to the rising in prices. These two factors have caused the most dangerous two social effects: Unemployment and poverty .To reduce these effects, the Egyptian government has taken several procedures depending mainly on income maintenance and wealth maintenance. This research analyzed the offensive effects affecting the working class by applying the reform economic programmers on two levels:

تأريخ استلام البحث 2008/1/7 تأريخ قبول النشر 2008/3/24

The first level is: The level of distributing the local income. The second level is: The deterioration in the level of living of this class. The most important results that the researcher concluded are:

1. Reform programmers lead to the increase of unemployment and poverty levels in both the long and the short terms in the Egyptian society.
2. The procedures that the Egyptian government has taken to handle the bad effects of reform policy did not help in handling these effects, but only in reducing them.

The researcher recommended to manage policy of reducing expenditures only in the urgent situations, and not to depend the ready-made recipes of the international monetary fund and the international bank when solving the economic problems. The researcher, also, recommended that the aim of these programmers and reform policies is to handle, not to reduce the cases of these bad effects.

المقدمة

يوجد اتفاق حول التكلفة الاجتماعية المترتبة على الأخذ بسياسات الانفتاح والإصلاح، والذي عبرت عنه ومنذ مراحل مبكرة "منظمة اليونيسيف" من خلال تقريرها "Face Human with Adjustment" وكذلك "القمة الاجتماعية" المنعقدة في آذار عام 1995 من خلال تبنيها توصية تدعو إلى إدخال عناصر اجتماعية في هذه السياسات تستهدف استئصال الفقر، وزيادة التوظيف، وتعزز التكامل الاجتماعي لما لهذه السياسات من آثار سلبية على كل من العمالة والأسعار. ولذلك فقد تضرر الفقراء من جراء ذلك مرتين (Korayem, 196, 69) **الأولى**: من جانب الدخل من خلال فقدان الوظائف التي كانوا يشغلونها أو مواجهة الصعوبات في إيجاد فرص عمل. و**الثانية**: من خلال زيادة تكلفة المعيشة بسبب زيادة الأسعار جراء تطبيق إجراءات برنامج الإصلاح.

ويمكن التمييز داخل هذه السياسات فيما يتعلق بالآثار الاجتماعية، بين ثلاث مجموعات هي:

المجموعة الأولى: سياسة خفض الإنفاق الكلي والتي تهدف إلى خفض الطلب على السلع المستوردة.

المجموعة الثانية تتضمن: سياسة إعادة تخصيص الموارد الاقتصادية.

والمجموعة الثالثة تشمل السياسات التي تهدف إلى تحقيق زيادة في الكفاءة والنمو في الأجل الطويل من خلال إصلاحات هيكلية، كتحرير التجارة، والحد من دور الدولة، وإصلاح هيكل الأسعار.... وتهدف في النهاية إلى الدخول في اقتصاد السوق.

وعند دراسة الباحث للآثار الاجتماعية لسياسات الإصلاح والتكيف الهيكلي، فالباحث سيتناول تحديداً الآثار الناجمة عن المجموعة الأولى من المجموعات السابقة، باعتبار أنها الآثار الوحيدة التي يمكن تحديد ملامحها بصورة واضحة بعكس الحال في المجموعتين الأخريين. واللتين تتمثلا في: الفقر، وسوء توزيع الدخل، والبطالة هذه الأمور الثلاثة أثرت على مجموعة من الفئات الاجتماعية خلال فترة.

فحينما يتحدث صندوق النقد الدولي وأنصاره عن أن "للإصلاح الاقتصادي تكلفة" فهم يقصدون أساساً التكلفة التي سوف يتحملها العمال ومحدودو الدخل. فالصندوق عند صياغة هذه البرامج، يحرص على ألاّ تقع تكلفة التثبيت والتكيف على الفئة الغنية، التي بيدها إمكانية اتخاذ القرار.

وأمكن للباحث حصر وتحليل الآثار الضارة التي تلحق بالطبقة العاملة المصرية من جراء تطبيق هذه البرامج على مستويين: **الأول** مستوى توزيع الدخل المحلي **والثاني** التدهور الذي يحدث في مستوى معيشة هذه الطبقة.

أهمية البحث

تكمن أهمية البحث في إظهار التكلفة الاجتماعية المترتبة على الأخذ بسياسات الإصلاح المدعومة من قبل المؤسسات الدولية (صندوق النقد والبنك الدوليين)، فضلا عن إظهار فشل هذه السياسات في معالجة الجانب الاجتماعي المتأثر سلبياً بتلك السياسات.

فرضية البحث

إن سياسات الإصلاح المتبعة في مصر تتجاهل وتتناسى الجانب الاجتماعي وهو الجانب الأهم في العملية التنموية.

أسلوب البحث

يعتمد البحث على الأسلوب التحليلي الكمي والوصفي للآثار الاجتماعية لسياسات الإصلاح المتمثلة بالفقر والبطالة من خلال الحصاد الفعلي لتلك الآثار.

أولاً- البطالة

يود الباحث أن يشير إلى أنه لا توجد حتى الآن إحصاءات دقيقة تعطي صورة حقيقية عن حجم البطالة في مصر، كذلك يلاحظ التفاوت الكبير في تلك التقديرات، مما يثير الشك في الاعتماد عليها والاطمئنان إلى صدقها والوثوق فيها.

ويسهم في تضارب إحصاءات البطالة في مصر تعقد هذه الظاهرة ما بين بطالة موسمية (دورية) تنتشر أساساً في المناطق الزراعية، وبطالة سافرة (ظاهرة) تبرز أكثر في القطاعات الحضرية، وبطالة مقنعة (مستترة) يختص بها أساساً القطاع الحكومي وقطاع الخدمات غير الإنتاجية، هذا فضلاً عن صعوبة التعرف على البطالة في القطاع الخاص. وتعد البطالة إحدى الظواهر التي ترتبط أسبابها بخصائص المجتمع وبما يواجهه من متغيرات يشهدها (شفيق، 1997، 480).

ولعل من أهم ما يسهم في تعقيدها هو موضوع تعريفها خاصة في مصر فإضافة إلى التعاريف الكثيرة للبطالة، فالحكومة المصرية عرفت العاطل بأنه من لا يوجد له مصدر للرزق (النجار, 2006)، بما يعني استبعاد من لهم مورد رزق ناجم

عن ميراث أو نتاج عمل سابق بالداخل أو الخارج حتى لو كانوا مؤهلين وقادرين على العمل وراغبين فيه ولا يجدون عملا عند مستويات الأجور السائدة.

هذا التعريف الحكومي هو تعريف مخالف للتعاريف الاقتصادية والذي يحدد العاطل بأنه القادر والمؤهل للعمل والذي يطلب العمل عند مستويات الأجور السائدة ولا يجد عملاً. إن هذا التعريف يخرج أعدادا كبيرة من العاطلين فعلياً من تصنيف العاطلين.

أيضاً هناك خلاف في تقدير حجم قوة العمل فالبيانات الرسمية تقدرها بـ 20.7 مليون نسمة في منتصف عام 2004، في حين تشير بيانات البنك الدولي في تقريره عن مؤشرات التنمية في العالم (2005)، إلى أن تعدادها بلغ 26.7 مليون نسمة في عام 2003، بما يزيد بمقدار 6 ملايين نسمة عن تعدادها الرسمي في مصر، وهذه الزيادة يمكن أن تضاف بالكامل إلى الرقم الرسمي للعاطلين (النجار, 2006).

أثر برنامج الاصلاح في البطالة

يعد سوق العمل أكثر المواقع تأثراً ببرنامج الإصلاح الاقتصادي في مصر ولا شك أن البطالة موجودة أصلاً، وبشكل مرتفع، في أغلب المجتمعات التي تطبق برامج إصلاحية، إلاّ أن عمليات إعادة هيكلة القطاع العام والخصخصة ستخلق رافداً جديداً لسيل العاطلين عن العمل ويظهر الأثر السلبي لسياسات التكيف الهيكلي على البطالة، من عدة نواحٍ:

الناحية الأولى: خفض الإنفاق العام، بوصفه أحد أهم الأهداف التي تسعى هذه السياسات إلى تحقيقها، ويتم ذلك من خلال:

1. إيقاف التعيين في القطاع العام، و/ أو تسريح جزء من العمالة الموجودة.
2. إيقاف الدعم عن عدد من مؤسسات القطاع العام، وتصفية بعضها (جرادي, 1996, 2).

الناحية الثانية: تؤثر سياسة رفع أسعار الفائدة سلباً على قدرة القطاع العام على التوسع في التشغيل (أحمد نصار, 1994, 109) وعلى قدرة القطاع الخاص على توفير وظائف تسهم في التخفيف من حدة البطالة، خصوصاً أنه يتعرض لضغط المنافسة في الخارج عند التصدير، والمنافسة في الداخل نتيجة لتحرير التجارة بحسب سياسات التكيف الهيكلي. بحيث يبدو من المتوقّع، لخفض كلفة الإنتاج، تقليص عدد العمالة والاعتماد بصورة أكبر على عنصر كثافة رأس المال على الرغم من ذلك، يبدو أن الإجراء الأكثر ارتباطاً بالبطالة من حيث زيادة نسبتها، والذي تثار بشأنه أكثر التساؤلات هو عملية "الخصخصة" أو بيع مؤسسات القطاع العام إلى القطاع الخاص. والتي تتضمن في الغالب الاستغناء على جزء من عمالة المؤسسة بعد بيعها (أوراق اقتصادية العدد 10, 1994, 113).

وما يميز البطالة في مصر ما ياتي (عرابي, 2007) (موقع حقائق مصرية، 2003):

1. إن القسم الأكبر منها يتمثل في بطالة الشباب الذين يدخلون سوق العمل لأول مرة، إذ بلغ عدد العاطلين من الشباب ممن تتراوح أعمارهم بين 15و 40 عاماً نحو 1.47 مليون عاطل بما شكّل نحو 99% من عدد العاطلين, كما تركزت البطالة في الفئة الأكثر شباباً ممن تتراوح أعمارهم بين 15 و30 عاماً، حيث بلغ عدد العاطلين منهم عام 1999 نحو 1.31 مليون عاطل، بما شكل نحو 88% من عدد العاطلين في ذلك العام (الجبالي, 2000، 136).
2. إن البطالة في مصر هي بطالة متعلمة, فالغالبية العظمى من العاطلين من خريجي الجامعات والمدارس الثانوية. ويلاحظ أن نسبة المتعلمين في كتلة العاطلين آخذة في الازدياد (موقع وزارة الدولة للتخطيط والتعاون الدولي).

ثانياً- الفقر

الفقر ظاهرة معقدة ذات أبعاد متعددة اقتصادية واجتماعية وربما سياسية وتاريخية. ويختلف مفهوم الفقر باختلاف البلد والثقافة والزمن.

ونظراً لأهمية تعريف الفقر لابد من عرض سريع لأهم التعاريف له:

كما ذكر الباحث يختلف الفقر باختلاف البلد والثقافة والزمن، لذلك لا بد من تعريف الفقر حسب حالة البلد والثقافة والزمن بدقة ووضوح حتى يمكن المساهمة في علاج أسبابه علاجا صحيحاً وفعالاً. ويجب أن تكون خطط التخفيف من حدة الفقر على دراية بالأسباب والعوامل التي تؤدي لحدوث الفقر، بدلاً من الاكتفاء بالعمل على التصدي لوقعه (UNDP, 2005, 50).

لقد حدد البنك الدولي (تقرير عن التنمية في العالم, 1990, 41-42) مفهوم الفقر على أنه عدم القدرة على تحقيق الحد الأدنى من مستوى المعيشة. والفقر ليس من مشكلاته عدم المساواة، ولابد من التأكيد على التفرقة بينهما. ففي حين أن مفهوم الفقر ينصرف إلى المستوى المطلق لمعيشة جزء من السكان وهم الفقراء، فإن مفهوم عدم المساواة ينصرف إلى المستوى النسبي للمعيشة في المجتمع بأسره. علماً بأن تخفيض الفقر (Bourguigno, 2005, 2) في دولة ما وفي لحظة ما يتحدد بمعدل نمو دخل السكان في المتوسط، وبالتغير في توزيع الدخل. فالنمو الضعيف وضعف آليات التوزيع العادل للدخل يؤديا إلى زيادة مستوى الفقر.

وعرفت منظمة العمل الدولية الفقراء بأنهم أولئك الذين يعملون وينتمون إلى أسر معيشة فقيرة (هرمز, 2007, 15)

وأشار الأمير حسن بن طلال إلى إعادة وضع تعريف «للفقر في ضوء الرفاه الإنساني وليس وفقاً للدخل النقدي»، وقد ابتكرت ماليزيا معياراً هو أنموذج «النمو مع الإنصاف». وفي بوتان يعملون وفقاً لأنموذج اسمه «إجمالي السعادة الوطنية»، أما الصين فإنها تركز الآن على منهج «نوعية الحياة» بدلاً من إجمالي الناتج القومي (John, 2000).

ويرى الباحث أن الفقر هو حالة من الحرمان المادي التي تتجلى أهم مظاهرها في انخفاض استهلاك الغذاء، كماً ونوعاً، وتدني الحالة الصحية والمستوى التعليمي

والوضع السكني، والحرمان من تملك السلع المعمرة والأصول المادية الأخرى، وفقدان الاحتياطي أو الضمان لمواجهة الحالات الصعبة كالمرض والإعاقة والبطالة والكوارث والأزمات.

ومن وجهة نظر الصندوق والبنك الدوليين، فإنه يجب التمييز في موضوع "ازدياد نسبة الفقر"، بوصفه أحد نتائج سياسات التكيف الهيكلي، بين الحضر والريف. إذ يفترض في حالة فقراء الريف أن تحمل سياسات التكيف الهيكلي، من خلال تحرير الأسعار، أثراً إيجابياً على متوسط دخل الفقراء وزيادة الكفاءة، فيما ينصّب الأثر السلبي لسياسات التكيف الهيكلي (زيادة نسبة الفقراء) على سكان المناطق الحضرية أساساً (هوانج, 1987, 23).

ويبدو أن وجهة النظر هذه لا تنسجم مع الواقع، انطلاقاً من حقيقة أن خفض قيمة العملة قد أدى إلى ارتفاع أسعار مدخلات الإنتاج الزراعي، مثل السماد وقطع الغيار للمعدات والآلات الزراعية وأجور النقل... الخ، ومن ثم فإن المستفيد المتوقّع من سياسات التكيف الهيكلي ينحصر في كبار، ومتوسطي، ملاك الأراضي الزراعية، فضلا عن الشركات متعددة الجنسية من دون صغار الملاك، على اعتبار أن هؤلاء المستفيدين المتوقّعين قادرون على تحمل الارتفاع في أسعار مدخلات الإنتاج (جاي,1993، 56)، وتجد وجهة النظر الأخيرة تأييداً لها من خلال نتائج التطبيق الفعلي لسياسات التكيف الهيكلي، والتي أظهرت (خصوصاً في أمريكا اللاتينية وإفريقيا جنوب الصحراء) ازدياد نسبة الفقر في المناطق الحضرية، وعدم إمكانية القول بانخفاض هذه النسبة في المناطق الريفية، بل إن هنالك تجارباً تظهر ارتفاع نسبة الفقر في المناطق الريفية وبصورة عامة يمكن القول إن سياسات التكيف الهيكلي تؤدي إلى زيادة نسبة الفقر عموماً (بيرنشتين, 1994، 43).

وقد أظهرت بعض الدراسات أن مستوى المعيشة في الحضر أعلى منها في الريف، كما أن الفقر أقل انتشاراً في الحضر، ومع ذلك فإن شدة الفقر والتفاوت في توزيع الدخول أعلى في الحضر عنها في الريف. ويتركز الفقر في الوجه القبلي عنه في محافظات الوجه البحري. وينفق محدودو الدخل نسبة أكبر من دخلهم تتراوح بين 57% و64% على الغذاء، مما يشير إلى أن وطأة إجراءات الإصلاح الاقتصادي تقع بدرجة أكبر عليهم، نظراً لارتفاع أسعار الغذاء خلال عامي 1991/90 و1992/91 بمعدل أعلى من معدل التضخم مقاساً بالرقم القياسي العام لأسعار المستهلك. وقد حدث تحسن كبير في مستويات الدخل فيما بين 1975/74 و1981 و1982، إلا أن مستوى المعيشة هبط بعض الشيء في 1991/90 بالمقارنة بعام 1982/81، كما أن التفاوت في توزيع الدخل انخفض في الفترة الأولى ولكنه اتجه إلى التزايد بعد ذلك، ولكن بدرجة أقل عما كان عليه 1975/74 (نصار, 1992, 4-5).

خط الفقر أو فقر الدخل

لقد تزايد الفقر حسب أسلوب خط الفقر، سواء إذا ما قيس بعدد الأسر التي تعيش عند مستوى الفقر أو أقل منه (Korayem, 1997, 22). في حين أن أقل من 8% من السكان يعدون فقراء فقراً مدقعاً (يعيشون على أقل من 1 دولار يومياً)، فقد أظهرت مسوح الاستهلاك في أوائل التسعينات وحتى منتصفها ارتفاع معدل الفقر الكلي، مع عدم قدرة 44% من السكان على الإنفاق بشكل كافٍ للحصول على الحد الأدنى من الغذاء المناسب. كما أدى انخفاض متوسط الدخول إلى انخفاض الإنفاق العائلي على الطعام (Pfeifer, 1999, 441-454).

ويبدو أن انخفاض مستوى المعيشة وسوء توزيع الدخل، أحد آثار سياسات الإصلاح والتكيف الهيكلي، فتسهم هذه السياسات في تعميق الفقر وزيادة نسبته (Fergany, 1998), هذا من جهة، ومن جهة أخرى، تعمل على تعزيز وضع فئات أخرى، هي الفئات العليا في المجتمع غالباً، من خلال عدد من إجراءاتها التي تنعكس بشكل إيجابي على وضع تلك الفئات. مثل تخفيض قيمة العملة الوطنية ورفع أسعار الفائدة محلياً، فضلا عن عملية الخصخصة (رمزي, 1993, 99).

إن مثل هذه النتيجة قد تفسر وإلى حد كبير ارتفاع استهلاك هذه الفئات خلال فترة الأزمة الاقتصادية ومن ثم ازدهار الأسواق الجديدة للسلع الكمالية والخدمات وتزداد الصورة سوءً، من خلال تعميق الفجوة بين الفئات العليا في المجتمع وبين غيرها من الفئات، من خلال عملية "الخصخصة" ومن البديهي أن القدرة على شراء مثل هذه المؤسسات إنما تتوافر لأبناء تلك الفئات من المجتمع، وبالتالي فإن سياسات التكيف الهيكلي التي تعمل على تقليص القيمة الحقيقية للأجور، تعمل في المقابل على زيادة الدخول المتمثلة بالأرباح (فرانس ليرتو، 1993, 223) ومن ثم يظهر الأثر السلبي لعملية "الخصخصة" من خلال تعميقها للتفاوت في توزيع الدخل، بين أولئك الذين يجنون الأرباح (الفئات العليا) وبين الذين يحصلون على أجور ورواتب (وهؤلاء يشملون الجزء الأكبر من أبناء الطبقة الوسطى وأبناء الطبقة الدنيا). ويبدو أن الأثر الإيجابي لسياسات التكيف الهيكلي فيما يتصل بتوزيع الدخل ينحصر في تضييق الفجوة بين فقراء الريف وفقراء الحضر من خلال إفقار الأخيرين بصورة أكبر مما هو الحال في حالة فقراء الريف.

ولقد اعتمد الباحث على إحصاءات مسوح الدخل والإنفاق والتي تعود إلى خمسينات القرن العشرين، والتي ترسم صورة معبرة لتطور مستوى المعيشة في مصر في الحقب الاقتصادية المختلفة التي مرت بها البلاد. ويظهر من تتبع متوسط الإنفاق الحقيقي (أي باستبعاد تأثير التضخم) للفرد منذ عام 1975، باستثناء النصف الثاني من سبعينات القرن العشرين، كان مؤشر الإنفاق الأسري في انخفاض، انظر الشكل 1.

الشكل 1
متوسط الإنفاق للفرد (بالجنيه)، حسب محل الإقامة (ريف/حضر)
بأسعار 1985، مصر، 1975-1995

المصدر: فرجاني نادر أيار، 2002، مصر في مطلع القرن الحادي والعشرين، مجتمع في مفترق طرق، مركز "المشكاة" للبحث، جمهورية مصر العربية القاهرة

ويعود السبب في تقدير الباحث إلى أن هذه الفترة شهدت "رواجاً ظاهرياً" ترافق مع بدايات الانفتاح فلقد شهد النصف الثاني من سبعينات القرن العشرين تدفقاً كبيراً من الموارد المالية من الخارج على صورة معونات وقروض وتحويلات العاملين بالخارج وعائدات القناة، بعد إعادة فتحها للمرور، فضلا عن السياحة.

لقد تحول الاقتصاد المصري بسرعة غير طبيعية بعد فترة "الرواج الظاهري" إلى حالة من الركود طويل الأمد فقد تباطأ النمو الاقتصادي الحقيقي ومن ثم تزايدت نسب البطالة وهذا يدل على عدم قدرة الاقتصاد على خلق فرص عمل قادرة على استيعاب الأعداد الوافدة يومياً إلى سوق العمل وبالتالي عجز البنية الإنتاجية عن القيام بأحد أهم وظائفها وهو توفير العمل لأفراد المجتمع.

ولكن المهم بالنسبة للباحث هو ملاحظة أن تدهور الإنفاق ترافق مع انخفاض القيمة الحقيقية للجنيه في عام 1995 عن مستواه منذ عشرين عاماً في الحضر. أي أن مرور عشرين عاماً ترك المصريين أفقر، بمعنى أقل إنفاقاً على حاجيات الحياة، مما كانوا عند بدء إعادة الهيكلة الرأسمالية.

ولفترة التسعينيات من القرن العشرين أهمية خاصة كون هذه الفترة هي فترة التطبيق الفعلي لبرنامج الإصلاح في مصر وبالتالي، فإن التغير في مستوى المعيشة، أو الفقر، في هذه الفترة يمثل تقييماً، ولو أولياً، لأثر برنامج "الإصلاح" على رفاه المصريين. والدلائل- حسب نتائج مسوح الدخل والإنفاق- أن النصف الأول من

تسعينات القرن العشرين قد شهد ترديا واضحا في مستوى المعيشة، وتعميقا للفقر، في مصر.

وتتفاوت تقديرات مستوى الفقر في مصر، بل أصبحت محل جدل لمغزى تطور الفقر في تقييم برنامج "التكيف الهيكلي". ولكن تقدر واحدة من أحدث الدراسات لمدى انتشار الفقر في مصر- بناء على نتائج مسح الدخل والإنفاق الأخير (1996/1995)- أن حوالي 44% من المصريين، أي حوالي 30 مليوناً، يعدون فقراء (Cardiff, 1997) ويقوم هذا التقرير على استخدام منهجية "خط الفقر"، وتلك تميل عادة للتقليل من مدى الفقر(*) غير أن الأهم هو أن المصدر نفسه، بتطبيق المنهجية ذاتها على مسح الدخل والإنفاق (1991/90)، يقدر نسبة الفقر في مطلع التسعينيات من القرن العشرين بحوالي 21%. أي أن مدى انتشار الفقر قد تضاعف خلال خمس سنوات فقط .

فقد انخفض الإنفاق للفرد، بالأسعار الثابتة، بحدود 3% في الحضر، وما يقرب من 10% في الريف. وبينما ارتفع الدخل للفرد في الحضر بنسبة قليلة (3%)، تدنى متوسط الدخل للفرد في الريف بحدود الربع.

والأخطر من كل ذلك أن متوسط الدخل للفرد من أصحاب الدخول قد تدهور بمعدلات أكبر (19% في الحضر، 32% في الريف). وتعني هذه الأرقام ببساطة ضرورة أن يكسب عدد أكبر من أفراد الأسرة دخلاً، على المستوى الأدنى السائد في 1996/1995، للإبقاء على مستوى الدخل للفرد في الأسرة على ما كان عليه في مطلع التسعينات من القرن العشرين. وهذا مؤشر مهم على الإفقار. وواضح أن هذا العبء أمسى أثقل في الريف.

إن السياسات سابقة الذكر أدت إلى زيادة نسب الأسر الفقيرة في كل من مناطق الريف والحضر . والجدول 1 يبين كيف انتقلت نسبة الأسر الفقيرة في الريف والحضر من (35%) - (30%) على التوالي في عام 1958 إلى (47.2%) في الريف و (51.1 %) في الحضر لعام 1984.

الجدول 1
نسبة الأسر الفقيرة في الريف والحضر لسنوات متعددة في مصر

العام	نسبة الأسر الفقيرة في الريف %	نسبة الأسر الفقيرة في الحضر %

(*) يؤدى استعمال معايير أخرى إلى تقديرات أعلى بكثير. فيسود مثلاً في المقارنات الدولية اعتبار الفرد الذي يعيش على أقل من دولار أمريكي في اليوم فقيراً. ولا يبدو ذلك المعيار متزيداً. إذ يعني أن حد الفقر لأسرة تتكون في المتوسط من خمسة أفراد يوازي 500 جنيه في الشهر.

1959	35	30
1975	44	34.5
1982	29.7	30.4
1984	46.2	51.1

Source : World Bank , 1990 -Poverty Alleviation and Adjustment in Egypt , op.cit , p .124 .

- في دراسة تمت في إطار جامعة الدول العربية عام 1996، بلغت نسبة الفقراء في مصر مايقارب 22.5% من السكان (منهم 7% في فقر مدقع). أما من هم على هامش الفقر أو الفقراء المعتدلون فكانوا 25.5%. وبذلك تكون نسبة الفقراء على مختلف أنواعهم 48% (جامعة الدول العربية, 2002, 21).
- تصل نسبة الفقراء في مصر وفقاً لتقرير التنمية البشرية لعام 2002 إلى 52.2% في العام 2000. كما تبلغ نسبة دخل أفقر 10% إلى دخل أغنى 10% في عام 1995 مايقارب5.7%, الأمر الذي يعكس مدى التفاوت في الدخل الذي يزيد من أوضاع الفقر. وبينما يحصل أفقر 10% على 4.4% من الدخول، يحصل أغنى 10% على 25% منها (تقرير التنمية البشرية, 2002, 212).
- أشارت دراسة حول واقع الفقر في مصر خلال حقبتي الثمانينات والتسعينات من القرن العشرين إلى أنه وبمقارنة أعوم 1981/ 1982 مع عامي 1991/1990 و1995/ 1996 أن معدلات الفقر قد تزايدت خلال الفترة بين عامي 1981-1982 وعام 1991/1990, وارتفعت ثانية عام 1996/1995، وتشير الدراسة إلى أن النتائج الأولية لمسح الدخل والإنفاق عام 2000/1999 إلى أن هناك نحو 29.9% أي أن 16.5 مليون فرد لا يحصلون على احتياجاتهم الأساسية من الغذاء وغير الغذاء. وأن فجوة الفقر تصل إلى 5.79%، أي أن متوسط ما يجب أن يحصل عليه الفقراء للخروج من دائرة الفقر يصل إلى 202 جنيه سنوياً (عزة 6, 2003,).

إجراءات تخفيف من الفقر

هناك أسلوبان لمواجهة الآثار الاجتماعية لسياسة الإصلاح يعتمدان على إعادة التوزيع، الأول يعتمد على ما يسمى بكفالة الدخل Income Maintenance، والثاني يعتمد على ما يسمى بكفالة الثروة Wealth Maintenance.

ويعتمد أسلوب كفالة الدخل، على توفير حد أدنى من الدخل للفقراء. ومن أشهر السياسات في هذا السياق سياسة ضريبة الدخل السالبة Negative Income Tax التي اقترحها ملتون فريدمان في ستينات القرن العشرين. ولا تكفي هذه السياسة للقضاء على الفقر، إذ إنها لا ترفع مستويات الثروة لدى الفقراء إلى ما يرفعهم إلى الغنى.

أما أسلوب كفالة الثروة، فهو يعتمد على مقولة واضحة، وهي أن الفرد بحاجة إلى حد أدنى من رأس المال لكي يصبح منتجاً لدخل يحقق له الحد الأدنى من الرفاهية، بناءً على التكامل بين العمل ورأس المال. وفي ضوء ذلك يقدم العون للقادرين على العمل بصورة تمكنهم من أن يصبحوا منتجين فاعلين. ويتخذ هذا العون شكل رأس المال العامل، وأدوات الإنتاج اللازمة، والعقار اللازم لعملية الإنتاج. ويقترن هذا العون بمراقبة متسلم المعونة عن كثب، ومساعدته فنياً للوصول بعمله إلى أعلى مردود ممكن.

ونظراً لأنه من غير المحتمل أن تتاح الموارد الكافية لإغناء الفقراء دفعة واحدة، فلابد من استخدام الموارد المتاحة لإغناء أكبر عدد ممكن من الفقراء، وفي الوقت نفسه، كفالة الدخل لبقيتهم. ولذلك فإن أسلوب كفالة الثروة يعد مكملاً لأسلوب كفالة الدخل (كنعان, 1996, 144).

اعتماداً على ذلك تقوم الحكومة المصرية بعدة إجراءات لمحاربة الفقر وذلك من خلال:

- تقديم مساعدات مباشرة للفقراء من خلال وزارة التضامن الاجتماعي (الشؤون الاجتماعية سابقاً).
- برامج للتعليم المجاني ومكافحة الأمية من خلال وزارة التعليم.
- رعاية صحية مجانية من خلال الوحدات الصحية المحلية والمستشفيات العامة الكبيرة التابعة لوزارة الصحة.
- دعم الخبز والقمح ودقيق القمح والسكر وزيوت الطعام من خلال وزارة الضمان الاجتماعي (التموين سابقاً).
- مشروعات التنمية الريفية من خلال وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي.

أي أن الحكومة المصرية تعاملت مع ثلاثة مداخل من أجل محاربة الفقر، تمثلت في (Arab Republic of Egypt: A Poverty Reduction Strategy for Egypt, VI; Egypt: Alleviating Poverty During Structural Adjustment (XIX,):

المدخل الأول مدخل تدعيم النمو الاقتصادي

الذي يتعامل مع الإجراءات التي تزيد من وصول الفقراء إلى التوظيف الإنتاجي وإلى تملك الأصول (A Poverty Reduction Strategy for Egypt, 2004 .VI , VII)

المدخل الثاني مدخل التنمية البشرية

ويتضمن الإجراءات التي تزيد من الاستثمار في رأس المال البشري لتعزيز الإنتاج المتوقّع للفقراء (الاستثمار في التعليم والتدريب والصحة) (Poverty .Reduction Policies in Egypt, 1999, 60)

المدخل الثالث مدخل الرفاهية الاجتماعية

ويعتمد هذا المدخل على الإجراءات التي تتعامل مع الفقر من خلال المدفوعات التحويلية وأهمها الدعم. وفي الواقع، توجد فئتان كبيرتان بحاجة لعناية خاصة، هما فئة غير القادرين على العمل، وفئة الذين يتعرضون بصفة مؤقتة لنوع ما من الخطر. وتحتاج الفئة الأولى لنظام من التحويلات يضمن لهم مستوى مناسب من المعيشة. أما الفئة الثانية فأفضل ما يناسبها وجود مجموعة من شبكات الضمان الاجتماعي.

المدخل الأول مدخل تدعيم النمو الاقتصادي

ويستند هذا المدخل على تقديم المساعدات المادية والعينية للعديد من الفقراء، ولاسيما الفقراء المعدمين . ولوزارة التأمينات الاجتماعية أصبحت الوزارة المعنية الآن هي وزارة التضامن الاجتماعي (وبنك ناصر الاجتماعي دوراً رائداً في هذا المجال).

ولقد بلغت قيمة الإنفاق على الفقراء في إطار شبكات الأمان الاجتماعي مايقارب 500 مليون جنيه، وبما يخدم 900.00 أسرة عام 2001-2002.

ومن الملاحظ أن هذه الشبكات تتسم بالتركز حيث تستفيد بعض المحافظات مثل القاهرة، والبحيرة، وبني سويف، والمنيا، والشرقية والدقهلية .

إلاّ أن السؤال الحقيقي، هو مدى تناسب قيمة المبلغ الذي يحصل عليه الفقراء مع التغير في المستوى العام للأسعار وبما يؤثر إيجابياً على القوة الشرائية لقيمة المساعدة المالية؟.

وما هو اتساع شمول نطاق التغطية لكل المستحقين لهذه المساعدة؟ ولاسيما أن بعض الدراسات قدرت نسبة المساعدات الحكومية إلى للفقراء المستحقين بنسبة 1 :5 ويرتبط بهذا المدخل ما يعرف باسم نظام الدعم الغذائي، والذي كان يغطي نسبة 93% من السكان في عام 1989 ، ولكن هذه النسبة اتجهت نحو التناقص في ظل الاتجاه نحو تطبيق الإصلاح الاقتصادي وترشيد الدعم . ولكن من الملاحظ اتساع دائرة المستفيدين من هذا النظام سواء أكانوا فقراء أم غير فقراء، وتصل نسبة المستفيدين من دعم الخبز البلدي إلى 75% من غير الفقراء مقابل 66% من الفقراء .

المدخل الثاني مدخل التنمية البشرية

ويرتكز هذا المدخل على أساس تقديم قروض صغيرة ومتناهية الصغر للمستفيدين تساعدهم في خلق نشاط إنتاجي يدر دخلاً ويوفر فرصاً للعمل, والجهات الناشطة في هذا المدخل هي:

اعتماداً على أسلوب كفالة الثروة قامت شبكة الأمان الاجتماعي، وهي حزمة متكاملة من تدابير الدعم المؤسسي، ليس للفئات المتأثرة فقط، وإنما أيضاً لتلك غير المستفيدة من إجراءات الإصلاح الاقتصادي، والدعم المالي لإيجاد فرص للاستثمار

والتأهيل والتشغيل، وإصدار التشريعات التي تحمي تلك الفئات، وتشجيع أفرادها وتساعدهم على الاستفادة من المنافع المتوقّعة للإصلاح.

لقد تشكلت شبكة الحماية الاجتماعية في مصر عبر عدة عقود، وأصبحت جزءاً متكاملاً مع طبيعة الحياة الاجتماعية المصرية، وتتكون هذه الشبكة من(*):

نظام المعونة الاجتماعية للأسر المعدمة يغطي بحدود 2.7 مليون مستحق، نظام العمالة المؤقتة الذي يغطي مايقارب 770 ألف مستفيد، دعم المواد الغذائية الذي يستفيد منه مايقارب 87% من السكان، دعم استهلاك المياه واستهلاك الكهرباء ونظام التعليم العام والصحة العامة التي يستفيد منها كل السكان.

وقد قدرت التكلفة الاقتصادية لهذه المكونات بحدود 19% من الناتج المحلي، أي ما يعادل 6.8 مليار دولار، تضمنها موازنة الحكومة السنوية لعام 1990. وبما أن جزءاً كبيراً من تلك التكاليف كان على شكل دعم لأسعار السلع والخدمات، فإن تلك التكاليف لم تدرج ضمن إطار الإنفاق الحكومي على الخدمات الاجتماعية الأساسية، وإنما ضمن بنود قطاعية أخرى، مثل الإسكان والكهرباء والنقل وغيرها. وبطبيعة تكوين تلك الشبكة، سيستفيد كافة السكان من دون تمييز، من أغلب مكوناتها، مما يضعف من عنصر العدالة في التوزيع، ويزيد من تكلفتها الاقتصادية على المجتمع.

ويندرج تحت شبكة الأمان الاجتماعي المطلوبة مجموعة من التدابير منها:

1. **التدابير الاقتصادية الكلية لتخفيف البطالة:** وهي تهدف إلى إزالة معوقات نمو النشاطات ذات العمالة الكبيرة، وإيجاد فرص عمل جديدة، وتشمل إجراءات تعزيز الأعمال الصغيرة بهدف التصدير، ودعم المزارع الصغيرة، والمنشآت ذات العمالة المكثفة، ووضع القوانين لحماية حقوق العاملين، وتطوير نظم الضرائب والمصارف لتمكين الأعمال الصغيرة من اقتناء مدخلات الإنتاج والحصول على التسهيلات الائتمانية.
2. **مكافحة الفقر الشديد وسوء التغذية:** وهي تهدف إلى معالجة قضايا نقص وسوء التغذية والجوع بمعناه المباشر المنتشر بين الطبقات الفقيرة والمعدومة. وتتضمن هذه التدابير إجراءات توفير الغذاء الأساسي وتسهيل الوصول إليه عن طريق ترتيبات مؤسسية كفوءة، وبأسعار معقولة.
3. **تدابير الإنفاق العام المحلي:** وتهدف هذه المجموعة من التدابير إلى تخفيف المعاناة عن الطبقات الفقيرة في بعض المناطق الجغرافية أو القطاعات الاجتماعية. وتشمل دعم بعض السلع الاستهلاكية كالوقود والخبز، أو الخدمات مثل التعليم والصحة، بما يضمن استفادة الفئات المقصودة فعلاً، فضلا عن القيام بأعمال إنشائية محلية تهدف إلى توليد منافع وخدمات مستدامة للمجتمع المحلي.
4. **تدابير حماية الأسرة والطفولة:** وتهدف هذه التدابير إلى زيادة فرص عمل المرأة ومساهمتها في المجتمع، وتحسين المستوى المعيشي للأطفال، وتشمل إجراءات

(*) لقد اعتمد الباحث في كتابة هذه المعلومات على المنشورات والنظام الداخلي للصندوق الاجتماعي للتنمية في مصر.

دعم دور الهيئات الحكومية والأهلية في تخفيف المعاناة عن المرأة الريفية، وتوفير الرعاية الصحية الأولية والتعليم الأساسي للأطفال قبل دخولهم سن العمل، فضلا عن محو الأمية وتنظيم الأسرة.

ويمثل إنشاء الصندوق الاجتماعي للتنمية وبرنامج شروق والجمعيات غير الحكومية في مصر مهمة جديدة ومحددة لمواجهة قضايا الفقر والبطالة، إحدى الوسائل التي تدعم شبكة الحماية الاجتماعية الحالية في مصر.

الصندوق الاجتماعي للتنمية (متولي, 2006, 40)

تجدر الإشارة إلى أنه يتم تخصيص 90% من موارد الصندوق للإنفاق على ثلاثة برامج أساسية وهى برنامج الأشغال العامة، وتنمية المجتمع، وتنمية المشروعات الصغيرة، والذي يحصل على 50% من موارد الصندوق.

ويعتمد الصندوق على خريطة مستهدفة لتوجيه موارده تستند على توصيف كل من الفقر والبطالة وفقاً لمستوى المحافظات والمستوى الحضري والريفي عند تخصيص الموارد في ظل البرامج سالفة الذكر.

ويهتم برنامج تنمية المجتمع بالحد من الفقر من خلال تقديم الخدمات الاجتماعية، وبعض الأنشطة المدرة للدخل.

أما برنامج تنمية المشروعات فيستهدف تخفيض معدل البطالة . وفي إطار ذلك فقد حصل الوجه القبلي على النصيب الأكبر عند توظيف الأموال ويليه في ذلك الوجه البحري، أما المحافظات الحضرية فتحصل على أقل من 10% من إجمالي موارد الصندوق في البرنامجين سابقي الذكر.

وقد اتضح من التوزيع الجغرافي لمشروعات الصندوق بأنها تختص المناطق الحضرية بنسبة 22.4%، حيث تعد هذه النسبة أقل من المستهدف بالنسبة لمعدل البطالة السائد في هذه المناطق .أما محافظات الوجه البحري فقد تخصص لها 46.6% من المشروعات والذي يعد أقل من المستهدف, وينطبق الأمر ذاته على محافظات الوجه القبلي.

وبالنسبة لمدى استفادة الفقراء المعدمين فإنه يثار التساؤل عن طبيعة الإجراءات والشروط اللازمة للاستفادة من قروض الصندوق، ومدى تناسب ذلك مع خصائص وقدرات الفقراء المعدمين.

برنامج شروق (متولي, 2006, 41)

لقد تحقق نحو 48 ألف مشروع حتى 1999- 2000 في العديد من المجالات تستهدف تحسين نوعية الحياة في القرية ومن خلال مشاركة شعبية أمكن تنظيمها وتعبئتها لصالح تلك المشروعات.

وتتوزع استثمارات برنامج شروق على قطاعات التنمية الريفية، البنية الأساسية 58.6% والتنمية الاجتماعية 5.5% والتنمية الاقتصادية 35.9%، وذلك خلال الفترة 1994-1995 والفترة 1999 –2000

أما بالنسبة للنطاق الجغرافي لهذا البرنامج فقد خُص صعيد مصر بنحو45.3% من جملة الاستثمارات الحكومية في برنامج شروق الموجة نحو البنية الأساسية والخدمات الاجتماعية، مما يكشف توجه البرنامج نحو محافظات الصعيد باعتبارها الأقل حظاً في التنمية.

الجمعيات غير الحكومية (متولي, 2006, 42)

تقوم هذه الجمعيات بدور مهم في توفير الموارد اللازمة لتمويل برامج إنمائية للفقراء أخذاً في الاعتبار بأنها تعتمد بصفة رئيسة على التمويلات المتاحة من المؤسسات الدولية . وقد بلغ عدد الجمعيات المسجلة في وزارة التأمينات الاجتماعية 14774 جمعية عام 1997- 1998 حيث يتضح التركز الكبير لهذه الجمعيات في القاهرة 25.3% تليها الجيزة 7.58% ثم الإسكندرية 6.74% وتعتمد هذه الجمعيات على آليات مختلفة لتوفير القروض للمستفيدين سواء أكان ذلك بالاعتماد على القروض الفردية أو القروض الجماعية .

ومن الملاحظ تباين هذه الجمعيات من حيث شروط الإقراض ونظام السداد . وتعد ومن المقترحات المرتبطة بهذه الجمعيات مدى إمكانية تطوير أدائها بحيث تعتمد على مواردها الذاتية بصورة أكبر، وكذلك التوسع في تقديم العديد من الخدمات للفقراء وبما يساعد في رفع كفاءتها وتحقيق القدرة على الاستمرارية.

فضلاً عن ذلك تتوافر بعض المؤسسات التي تعمل في مجال الإقراض متناهي الصغر، والذي يركز على استهداف الفقراء، مثل برنامج تنمية المرأة الريفية، التابع للبنك الرئيس للتنمية والائتمان الزراعي، وتجربة البنك الوطني للتنمية، وكذلك "برنامج بشاير "لإقراض الفقراء" وتشير العديد من الدراسات إلى أن هذه التجارب تمثل أفضل الممارسات من حيث الانضباط الشديد في عملية السداد، وتبسيط الإجراءات، وشروط مرنة للضمانات، علاوةً على نظم متقدمة لمتابعة القروض.

المدخل الثالث مدخل الرفاهية الاجتماعية

يرتكز هذا المنهج على اعتبار أن الفقر ليس فقط فقر الدخل ولكنه ذو نطاق أشمل وهو فقر الإمكانات والذي يأخذ في الاعتبار القدرة على التعليم والمعرفة والحالة الصحية، ويتم الاعتماد في هذا المنهج على فاعلين أساسيين، وهما:

الدور الحكومي (متولي, 2006, 41)

ترتكز الدولة في تحقيق ذلك على الإنفاق العام في الموازنة العامة على التعليم، والتدريب، والصحة، وغيرها من الخدمات الاجتماعية.

وبالنسبة للإنفاق العام على التعليم فهو يمثل نسبة 17.1% من إجمالي الإنفاق العام في الموازنة العامة لعام 2000 - 2001، إذ يمثل الإنفاق على كل من التعليم قبل

الجامعي والتعليم 5.1% من إجمالي الإنفاق العام على 11.9% و5.1% من إجمالي الإنفاق على التوالي.

وفي هذا الصدد يثار التساؤل عن المستفيد من هذا الإنفاق، الفقراء أم غير الفقراء؟ وما هو هيكل توزيع هذا الإنفاق بينهما؟

لقد أشار تقرير التنمية البشرية لعام 1997-1998 إلى أن المنافع التي يحصل عليها الفقراء من الإنفاق العام على التعليم تمثل نسبة 14% من دخلهم، وأن نسبة 85% من هذه المنافع تتركز في مرحلتي التعليم الابتدائي والثانوي, أما الإنفاق العام على التعليم الجامعي فيتحيز لصالح غير الفقراء، حيث يستفيد الفقراء بنسبة 10% منه، مقابل 36% لصالح فئات الدخل المتوسط، و54% لصالح فئات الدخل العليا. وفي إطار ذلك، كيف يمكن تصحيح هذا الهرم التوزيعي للإنفاق على التعليم حتى تتحقق كفاءة وفعالية الإنفاق على الاستثمار البشري؟.

مساهمة المؤسسات الدولية (متولي, 2006, 41)

لقد قدرت مساهمة هذه المؤسسات في الخدمات الاجتماعية إلى إجمالي المعونات بـ 60.5% وفقاً للمسح الخاص بالأنشطة في UNDP الاجتماعية للمؤسسات الدولية والذي قامت به مصر. ويتضح في هذا السياق الدور الذي تقوم به الجمعيات غير الحكومية في تقديم هذه الخدمات الاجتماعية .

وقد حرصت العديد من هذه الجمعيات على الاهتمام بالتدريب لتوفير المهارات اللازمة للحصول على فرصة عمل . ولكن إحدى القضايا المهمة الجديرة بالدراسة تتمثل في مدى توافق هذه الدورات التدريبية مع المهارات التي يحتاجها سوق العمل؟ وهل تم القيام بدراسة السوق؟

النتائج

1. إن إتباع السياسات الليبرالية لم يؤدِ إلى تحقيق التنمية، إذ لم تقم بحل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية.
2. إن نجاح عملية التنمية يحتاج إلى سياسات تدخل حكيمة وهنا يبرز دور الدولة في تحقيق التنمية بالمعنى الواسع.
3. إن هدف هذه البرامج والسياسات، وهي تخفيف الآثار الاجتماعية السلبية للإصلاح الاقتصادي هو هدف أكبر من إمكانياتها بكثير.
4. إن تخفيف الآثار لا يرتبط مباشرة بهدف معالجة الفقر وتصحيح توزيع الدخول والثروات، وإنما يقتصر على بعض أعراضه.
5. هناك قصور في نوعية المشروعات، إذ جاء معظمها بطلب من جهات حكومية، واتسمت بقدر من التشابه، مما يثير تساؤلات حول مدى مطابقتها لاحتياجات الفئات المتضررة.
6. بعض البرامج والسياسات انتهى عملها مثل الصندوق الاجتماعي الذي انتهى عمره بعد أربع سنوات من إنشائه.
7. هناك نقص في المعلومات عن هذه الجهود والتعرف على مدى كفايتها في الحد من الفقر.
8. افتقاد التنسيق بين البرامج بعضها البعض، مثل التنسيق بين المؤسسات التي تعمل في مجال الاقتراض متناهي الصغر.
9. لا يعكس التوزيع النسبي لشبكات الأمان الاجتماعي التوزيع الإقليمي للفقراء؛ إذ يتركز الإنفاق الكلى لهذه الشبكات في 6 محافظات فقط.
10. فضلاً عن ذلك لا يستفيد كل الفقراء منها؛ حيث قدر عدد الأسر الفقيرة التي لا تستفيد منها بـ 1.3 مليون أسرة.
11. على الرغم من اتساع نطاق عمل الصندوق الاجتماعي للتنمية، سواء في إقراض المشروعات الصغيرة، أو متناهية الصغر، أو في برنامج المشروعات العامة؛ إلاَّ أنه يحتاج إلى القيام بدور أكبر في استهداف الفقراء في مصر .

التوصيات

1. عدم اللجوء إلى سياسات خفض الإنفاق إلاّ في الحالات الضرورية جداً.
2. عدم الاعتماد في حل المشكلات الاقتصادية على الوصفات الجاهزة لصندوق النقد والبنك الدوليين.
3. أن يكون هدف البرامج والسياسات الإصلاحية هو معالجة أسباب الفقر والبطالة وليس التخفيف منها.
4. إعطاء دور كبير للتخطيط قياساً بالدور الذي يعطى للسوق ولاسيما في المراحل المبكرة للعمل التنموي.

المراجع

أولاً- المراجع باللغة العربية

1. أحمد، نصار هبة، تحرير عبد الخالق جودة وخير الدين هناء، 1994، بعض الآثار الاجتماعية لبرامج الإصلاح الاقتصادي في مصر في الإصلاح الاقتصادي وآثاره التوزيعية، دار المستقبل العربي، القاهرة، الطبعة الأولى.
2. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام 2002، تعميق الديمقراطية في عالم مفتت، الطبعة العربية مركز معلومات قراء الشرق الأوسط (ميريك)، القاهرة.
3. بيرنشتين بوريس وبوتون جيمس، 1994، التصحيح من أجل التنمية: صندوق النقد الدولي والفقراء، مجلة التمويل والتنمية المجلد 32 العدد 3 صندوق النقد الدولي واشنطن الولايات المتحدة الأمريكية .
4. تقرير عن التنمية في العالم: الفقر 1990 البنك الدولي واشنطن.
5. جامعة الدول العربية , 2002 المؤتمر العربي حول المرأة والفقر الدار البيضاء 20-23 آذار 2001 مجلد 2 القاهرة.
6. جاي دارام وهيويت دي ألكانتارا كينيثيا تحرير جاي دارام ترجمة علي مبارك عثمان 1993 أزمة الثمانينات في إفريقيا وأمريكا اللاتينية والكاريبي: نظرة عامة في صندوق النقد الدولي وبلدان الجنوب مركز البحوث العربية للدراسات والتوثيق والنشر القاهرة.
7. الجبالي عبد الفتاح , 2000 الاقتصاد المصري من التثبيت إلى النمو مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام , القاهرة.
8. جرادي فارس وقصيور عدي 17 - 18 كانون الثاني 1996 شبكات الحماية الاجتماعية تجارب بعض الدول العربية ورقة مقدمة إلى ندوة الآثار الاجتماعية لتصحيح الاقتصادي في الدول العربية أبو ظبي الإمارات العربية المتحدة.
9. رمزي زكي 1993 الليبرالية المتوحشة دار المستقبل العربي القاهرة الطبعة الأولى
10. شفيق محمد 1997 التنمية والمتغيرات الاقتصادية قراءات في علم الاجتماع الاقتصادي المكتب الجامعي الحديث محطة الرمل الإسكندرية.
11. عزة عبد المحسن خليل 2003 النساء ومواجهة الإفقار في مصر بحث مقدم إلى منتدى العالم الثالث (داكار) مركز البحوث العربية والإفريقية القاهرة.
12. فرانس ليرتو ماري ترجمة متولي هشام 1993 الصندوق النقدي الدولي وبلدان العالم الثالث دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر دمشق الطبعة الأولى.
13. فرجاني نادر أيار 2002 مصر في مطالع القرن الحادي والعشرين، مجتمع في مفترق طرق مركز "المشكاة" للبحث جمهورية مصر العربية القاهرة
14. كنعان طاهر 1996 الآثار السلبية للتصحيح الاقتصادي في الدول العربية صندوق النقد الدولي الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي أبو ظبي الإمارات العربية المتحدة الطبعة الأولى.
15. متولي منال 10 حزيران 2006 خريطة الفقر في مصر ورشة عمل بعنوان المجتمع السياسي وقضايا التحول الاقتصادي في مصر مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية.
16. النجار أحمد السيد المجلد السادس عشر 2006 واقع الإفقار والتهميش الاقتصادي في مصر وإمكانيات مواجهته كراسات إستراتيجية مركز دراسات السياسة والإستراتيجية القاهرة مصر.
17. نصار هبة أحمد 1992الإصلاح الاقتصادي وآثاره التوزيعية، بعض الآثار الاجتماعية لبرامج الإصلاح الاقتصادي في مصر مؤتمر قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، نوفمبر .

18. هرمز نور الـدين 2007 النمـو والعمالـة فـي البلـدان الناميـة مجلـة جامعـة تشـرين للدراسـات والبحوث العلمية سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد 29 العدد 1.
19. هوانج يوكول ونيكولاس بيتـر 1987 التكـاليف الاجتماعيـة للتكييـف مجلـة التمويـل والتنميـة المجلد 24 العدد 2 صندوق النقد الدولي واشنطن الولايات المتحدة الأمريكية.

ثانياً- المراجع باللغة الاجنبية

1. Bourguignon, F. 2005 The Poverty-Growth-Inequality Triangle: With Some Reflections on Egypt. Cairo: ECES.
2. Cardiff P. 1997 Poverty and Inequality in Egypt USAID Cairo.
3. El-Laithy, H. 1999. Poverty Reduction Policies in Egypt: An Overview. New York, Economic & Social Commission for Western Asia (ESCWA).
4. Fergany Nader 1998 B Arab Economies are Failing the Test: Poverty is Growing Newsletter of the Economic Research Forum for the Arab Countries Iran and Turkey Volume Five Number I Cairo May.
5. JOHN RALSTON SAUL 2004 E-BOOK THE COLLAPSE OF GLOBALISM WEBSITE WWW.ALMAHADY.COM
6. Korayem, K. 1996 Structural Adjustment, Stabilization Policies, and the Poor in Egypt. Cairo: The American University in Cairo Press.
7. Korayem, K. 1997 "Egypt's Economic Reform and Structural Adjustment (ERSAP)". Cairo: ECES.
8. Omotunde Johnson 1980 and Joanne Salop : Distributional Aspects of Stabilization Program in Developing Countries in IMF Staff Papers vol 27 march
9. Omotunde Johnson 1980 and Joanne Salop : Distributional Aspects of Stabilization Program in Developing Countries in IMF Staff Papers vol 27 march
10. Pfeifer, K. (1999). "Parameters of economic reform in North Africa". Review of African Political Economy.
11. Taebbara Bayan 1996 Considering the Social Dimensions of Structural Adjustment Programmers in the ESCWA Countries Economic Horizons Afaq Iqtisadiyyat Vol. 17 No. 4 Abu Dhabi
12. UNDP & Institute of National Planning. 2005. Egypt Human Development Report Choosing our Future: Towards a New Social Contract.
13. Walton, M., "Combating Poverty: Experience and Prospects", Finance & Development, 27/3.
14. Williamson John ed 1983 : IMF Conditionality Washington D. C. Institute for International Economic.
15. World Bank , 1990 -Poverty Alleviation and Adjustment in Egypt , op.cit.
16. World Bank. 1991. Egypt: Alleviating Poverty during Structural Adjustment. Washington, DC.: The World Bank.
17. World Bank. 2004. Arab Republic of Egypt: A Poverty Reduction Strategy for Egypt. Egypt: Middle East and North Africa Region.
18. World Bank. 2004. Arab Republic of Egypt: A Poverty Reduction Strategy for Egypt. Egypt: Middle East and North Africa Region.

ثالثاً- الانترنت

1. موقع حقائق مصرية على الانترنت مقال بعنوان : البطالة في مصر حجم المشكلة وأسبابها http://www.egyptfacts.org 2003/4/1

2. موقع النهج الديمقراطي عرابي أسامة 28 آذار 2007 مقال بعنوان " البطالة وسياسات الصّندوق والبنك الدوليين " www.annahjaddimocrati.org
3. موقع وزارة الدولة للتخطيط والتعاون الدولي , الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء في مصر http://www.capmas.eg